بمشاريع تطويرية بقدر حاجة السلطة للحفاظ على بقائها والقيام بعمليات إغاثية طارئة بسبب التدهور الاقتصادي الحاصل نتيجة العدوان الإسرائيلي".

وخلص إلى القول "إن عهد السلطة الوطنية لم يشهد إعداد موازنة حقيقية، بمعنى وجود خطة تعكس التوجه الاقتصادي والاجتماعي نفسه".

ونوه عبد الله إلى أن الفترة الواقعة بين العامين ١٩٩٨ و٢٠٠٠، شهدت إعداد السلطة لموازنات خلت من العجز، حيث كانت الإيرادات تصل إلى نحو مليار و٢٠٠ مليون دولار، وحجم النفقات بالقيمة نفسها تقريباً.

وقال "كانت الضرائب التي تجبى من قبل إسرائيل خلال هذه الفترة تتراوح بين ٦٠ و٦٥ مليون دولار شهرياً، وتشكل نحو ٦٠٪ من الإيرادات العامة".

وأشار إلى أن الإيرادات المحلية كانت تصل إلى نحو ٣٠ مليون دولار، إضافة إلى مصادر أخرى، مثل استثمارات السلطة في الخارج والداخل، بينما كانت المساعدات الدولية المباشرة لخزينة السلطة محدودة. وبين أن موازنات السلطة كانت تشهد عجزاً بسيطاً يتراوح بين ٥٠-١٠٠ مليون دولار سنوياً في السنوات التي سبقت العام ١٩٩٨.

وأكد انه نتيجة لتوقف إسرائيل عن تحويل أموال الضرائب بعد العام ٢٠٠٠ نتيجة اندلاع انتفاضة الأقصى، زاد العبء المالي على كاهل السلطة الوطنية بسبب التعامل مع التدمير الإسرائيلي للبنية التحتية والموارد البشرية الفلسطينية وتفاقم مشكلتي البطالة والفقر في الأراضي الفلسطينية.

وشهدت الفترة بعد العام ٢٠٠٠ زيادة ملحوظة في احتياجات السلطة الوطنية للمساعدات الدولية، حيث وصلت المساعدات العربية للسلطة شهرياً ما يقارب ٥٠ مليون دولار، إضافة إلى المساعدات الدولية، كما شهدت الفترة ذاتها انخفاضاً مستمراً في الإيرادات المحلية ومدخولات السلطة الاستثمارية بسبب الوضع الاقتصادي المتدهور.

وقال عبد الله "بدأت إسرائيل خلال هذه الفترة في تعطيل التدفق الشهري للإيرادات الحكومية الفلسطينية، وأصبحت تقتطع منها أجزاء لتحصيل فواتير الكهرباء والماء والمستشفيات، التي أصبحت المؤسسات الفلسطينية غير قادرة أصلاً على تسديدها، كما تلقى دخل المواطن الفلسطيني ضربة كبيرة، وأصيب الوضع الاقتصادي برمته بخلل كبير".

وأضاف "نتيجة ذلك، أصبحت وظيفة الموازنة محصورة في الحفاظ على البقاء، وليس لمدة طويلة المدى، بل لتدبير أمور آنية للتعامل مع واقع التدمير الاحتلالي".

بدوره، انتقد د. عادل الزاغة، أستاذ الاقتصاد في جامعة بيرزيت غياب التنسيق بين الوزارات كافة، لاسيما وزارتي المالية والتخطيط، في وضع خطط تنموية منسقة ومركزة.

ودعا إلى تعزيز القدرات المتعلقة بالعمليات الخاصة بالبيانات وضمان تعزيز آليات إدارة اللوازم الوطنية والإدارة المالية.

وطالب بتطوير وتحسين التنسيق بين الدول المانحة على أساس "إعلان باريس"، والالتزام بالعمل مع الحكومة الفلسطينية لتطوير إستراتيجية تنموية واضحة، وتقديم الدعم المالي طويل الأمد لتنفيذ الإستراتيجية الوطنية.

ونوه الزاغة إلى ضرورة وجود إستراتيجية ومرجعية وطنية بالتنسيق بين القطاعين الحكومي والأهلي لتلقي وإدارة المساعدات الأجنبية، وتحديد دقيق للقطاعات التي يجب استثمار المساعدات فيها وفق أجندة فلسطينية.

وأكد أنه "من دون وجود المساعدات الأجنبية، فإن الوضع الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية سيكون أسوأ مما هو عليه اليوم".

مساعدات إغاثية في غزة. (أ.ف. ب)

الإنفاق الحكومي محرك لعجلة الاقتصاد

قبل العام ٢٠٠١، كان جزء من الموازنة يخصص لبعض المشاريع التنموية، ولكن التأثير المباشر لموازنات السلطة على العملية التنموية بقي محدوداً بشكل عام، وكانت معظم المشاريع التنموية تمول من قبل جهات مانحة، ولم تكن الأموال المرصودة تدخل في موازنات السلطة.

وأكد عبد الله أن جزءاً كبيراً من الإنفاق الحكومي يضخ في السوق، منوها إلى أن رواتب موظفي القطاع العام تنعكس على القوة الشرائية، التي بدورها تنعكس إيجابياً على المنتجات الوطنية، ما ينعش الاقتصاد الوطني برمته.

وقال "بعد إنشاء السلطة، أصبحت الرواتب مصدراً مهماً ومؤثراً في الاقتصاد الوطني"، مشيراً إلى أن إنفاق ما يسمى بـ "الإدارة المدنية الإسرائيلية" قبل إنشاء السلطة لم يكن يتعدى ٢٥٠ مليون دولار سنوياً في أحسن الأحوال، كان معظمها ينفق على المنتجات الإسرائيلية، بينما بلغ معدل الإنفاق الحكومي في عهد السلطة الوطنية مليار ونصف المليار دولار، منها ١ر٣ مليار دولار للرواتب، والباقي عبارة عن نفقات جارية أخرى.

فاتورة الرواتب

تستحوذ فاتورة الرواتب على الجزء الأكبر من موازنات السلطة الوطنية، ما يجعل إمكانية القيام بعمليات تنموية محدودة جداً.

وقد ارتفعت حصة فاتورة الرواتب من الموازنة بما يقارب ٤٠٪ عند تأسيس السلطة لتصل إلى أكثر من ٨٠٪ في السنوات الأخيرة، ما دفع البنك الدولي والدول المانحة إلى الطلب من السلطة الوطنية، في أكثر من مرة، تقليص عدد الموظفين إلى النصف، أو تقليص حجم الأجور.

وفي الوقت الذي تشهد فيه موازنات السلطة الوطنية منذ تأسيسها حتى يومنا، ثباتاً عند مستوى مليار ونصف المليار دولار سنوياً، فإن فاتورة الرواتب من الميزانية تضاعفت قرابة ثلاث مرات منذ تأسيس السلطة، لتقفز من ٤٨ مليون دولار شهرياً العام ١٩٩٤ إلى ١٢٠ مليوناً مع نهاية العام ٢٠٠٦، وهو ما شكل عبئاً كبيراً على كاهل السلطة، وأفقدها القدرة على وضع سياسات تنموية قابلة للتطبيق.

يذكر أن الجهاز الوظيفي للسلطة الوطنية يعاني تضخماً كبيراً، إذ يبلغ عدد موظفي السلطة الوطنية نحو ١٦٢ ألف موظف، موزعين بواقع ٨٥ ألف عامل في الأجهزة الأمنية، و٧٧ ألفاً في القطاع المدني.

وأكد د. باسم مكحول، منسق وحدة البحوث في معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني "ماس"، أن موازنات السلطة الوطنية لا تستند إلى خطط وسياسات تنموية.

وأرجع مكحول أسباب ذلك إلى أمرين: الأول، اعتماد الموازنات على أموال الدول المانحة والمساعدات الخارجية وأموال الضرائب التي تمر عبر إسرائيل، وهو ما أفقد السلطة القدرة على السيطرة على مواردها، وبالتالي التخطيط. والثاني، استحواذ الرواتب على القسم الأكبر من الموازنات، ما يقلل نسبة المصاريف الرأسمالية إلى أقل من ٢٠٪، وهو ما يجعل التأثير التنموي لهذه الموازنات محدوداً جداً.

وقال "الموازنات ليست سوى توزيع لحصص كل وزارة من الرواتب والحصص الوظيفية، وليس حصص الوزارات من المشاريع التنموية".

ونوه عبد الله إلى أن سياسة التوظيف الخاطئة بدأت قبل العام ٢٠٠٠، وبعد اندلاع انتفاضة الأقصى في العام ٢٠٠٠ توقفت السلطة عن التوظيف إلا في تعبئة شواغر في التربية والتعليم.

وأضاف "في العامين ٢٠٠٥ و٢٠٠٦، قامت السلطة بعمليات استيعاب كبيرة لشبان كانوا في وضع المطاردة من قبل الاحتلال، لكنني أعتقد أنه تم الزج بأعداد كبيرة تحت هذا المبرر، ما زاد من أعباء السلطة وفاقم الأزمة".

غير أن عبد الله يرى أن هناك سبباً آخر لزيادة فاتورة الرواتب يتمثل في تطبيق الشق المالي لقانون الخدمة المدنية، ما أدى إلى زيادة فاتورة الرواتب بنسبة ١٥-١٦٪.

توزيع غير منطقي للإيرادات

وتبين موازنات السلطة الوطنية أن قطاعات حيوية ومهمة من الشعب الفلسطيني لا تحتل إلا جزءاً يسيراً من الموازنات، ففي وقت سارعت فيه إسرائيل إلى توسيع الاستيطان وقضم المزيد من أراضي الضفة الغربية منذ إقامة السلطة، لا تستحوذ الزراعة سوى على ٨٪ من الموازنة، فيما لا تتعدى حصة الشؤون الاجتماعية نسبة ٥٪، على الرغم من وصول نسبة البطالة في الأراضي الفلسطينية إلى أكثر من ٦٠٪.

وقال د. حسن خريشة، نائب رئيس المجلس التشريعي، "لا توجد موازنات حقيقية تقدم للمجلس التشريعي لمناقشتها، فكل ما يقدم هو عبارة عن افتراضات حول حجم المساعدات والضرائب التي سيتم تحصيلها خلال العام".

وأشار إلى أن هذه الافتراضات تجعل السلطة الوطنية أسيرة لأهواء الدول المانحة وإسرائيل، مؤكدا افتقاد موازنات السلطة لعوامل الاستقرار والثبات اللازمة للمضي في أية عملية تنموية.

وأوضح أن الموازنات لا تراعي احتياجات الشعب الفلسطيني في مختلف الميادين بسبب استحواذ الرواتب على القسم الأكبر منها.

وتحتل التربية والتعليم ما يقارب ١٦٪ من الموازنة، وقطاع الصحة ما يقارب ١١٪ منها، غير أن خريشة أوضح أن استحواذ هذين القطاعين على نسبة جيدة من الموازنة لا يعني أنهما يساهمان في العملية التنموية في ضوء الجزء الكبير الذي يخصص من الموازنة لتغطية الرواتب، علاوة على ارتفاع تكلفة العلاج في الخارج.

وبين خريشة أن نسبة الأمن تصل إلى قرابة ٣٥٪ من مجمل موازنات السلطة، على الرغم من افتقاد الأراضي الفلسطينية للأمن، وعدم اتجاه السلطة نحو شراء الأسلحة، منوّهاً إلى أن ارتفاع نسبة الأمن في الميزانية يؤكد مدى استحواذ الرواتب على القسم الأكبر منها.

ومهما يكن من أمر، فإن من الواضح أن الاقتصاد الفلسطيني، ولسنوات طويلة، سيبقى رهين الأسر والتبعية، وسيبقى المواطن العادي هو الذي يدفع ثمن سياسات إسرائيل والمجتمع الدولي والسياسات المالية الفلسطينية الخاطئة.

ماذا بعد؟

في ضوء هذا الواقع، لا تبدو مهمة حكومة الوحدة الوطنية سهلة، بل تكاد تكون مستحيلة مع استمرار فرض الحصار المالي الدولي عليها، ولو جزئيا، وكذلك إصرار إسرائيل على استمرار احتجاز أموال السلطة.

ومع ذلك، يبدي وزير الاقتصاد الوطني، زياد الظاظا، تفاؤلا بإمكانية تعافي الاقتصاد الفلسطيني قريبا، وهو أمر لا يتوقعه محللون اقتصاديون وممثلون عن القطاع الخاص.

وقال الظاظا، في تصريحات نشرتها الصحف مؤخرا (انظر صحيفة "الأيام"، ٢٤ نيسان)، أن لدى الحكومة "الامكانات والمقومات اللازمة لإعادة تأهيل الاقتصاد وتحقيق الاكتفاء الذاتي في المستقبل القريب"، غير أنه ربط فرصة إحداث تغيير حقيقي في مكونات الاقتصاد الوطني الوطني بكسر الحصار، لاسيما الحصار المصرفي، الأمر الذي اعتبر أنه لن يطول، متوقعا أن تنجح جهود الرئاسة والحكومة في رفع هذا الحصار، الذي اعتبره "مجرد فترة زمنية لن تطول".

لكن وكيل وزارة الاقتصاد الوطني، جواد الناجي، لا يبدو أنه يشارك الوزير الظاظا تفاؤله، حيث قال في تصريحات صحافية أنه "لن يكون هناك أمل في حدوث انفراج اقتصادي يذكر" من دون معالجة القضايا الجوهرية المتمثلة برفع الحصار المالي والاقتصادي، والإفراج عن أموال السلطة المحتجزة لدى إسرائيل، وإتاحة حرية حركة التنقل للبضائع والأفراد، إضافة إلى رفع القيود الأميركية عن البنوك.

وإلى ذلك، يضيف محللون وممثلو القطاع الخاص أن تعافي الاقتصاد الوطني يتطلب توفر عدد آخر من العوامل، في مقدمتها تبني الحكومة خطة اقتصادية تكفل الخروج من الأزمة الراهنة، وتحقق الانتقال من مرحلة المساعدات والمشاريع الإغاثية إلى مرحلة تنفيذ مشاريع ذات علاقة بالتنمية المستدامة. وفي تصريحات صحافية (الأيام، ٢٤ نيسان)، انتقد نافذ الحرباوي، رئيس مجلس إدارة مركز التجارة الفلسطيني "بال تريد"، عدم تبني الحكومة خطة اقتصادية شاملة، يشارك بها القطاع الخاص، ويعمل على تنفيذها بما يتلاءم وخصوصية الوضع القائم. وقال "إن استمرار الوضع الداخلي كما هو عليه منذ تشكيل الحكومة، من دون إحداث أي تغيير جوهري على مستوى إنهاء الحصار، سيجعل من الصعب ظهور بصيص أمل تجاه حدوث أي انفراج أو تحسن في الوضع الاقتصادي".

فقر وتسول.. (عدسة: فادي العاروري)